تقرير

ميشال كرم

أسئلة جوهرية تُطرح بعد تكرار الأزمات والكوارث الإغاثة في لبنان باللحم الحيّ وفي سباق مع الموت

يطرح ملف الهيئات الاغاثية في لبنان، اسئلة جوهرية في ظل تكرار الازمات والكوارث، حول جهوزها والقدرة على ادارة المخاطر قبل وقوعها لا بعد حصولها فقط، لأن الكوارث التي اصبحت من التحديات الدائمة تقوم على تجهيزات حديثة، تمويل مستمر، ثقافة الوقاية والاستعداد، والاستجابة السريعة التي تشكل عاملا اساسيا للحد من الخسائر البشرية

تعاني الحكومات في لبنان من تحديات كبيرة في مجال التخطيط والتحضير المسبق للكوارث الطبيعية والمخاطر المرتبطة بالإهمال المزمن في البنى التحتية، اضافة الى المخاطر التي تزداد بسبب تداعيات الحروب الداخلية التي تحمل آثار الاشتباكات في الازقة ولم ترمم بعد. كذلك الكوارث الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية التي الحقت دمارا هائلا، واصبحت أكثر وضوحا في الفترة الاخيرة بعد انهيار مبان عدة في مناطق مثل طرابلس وبيروت وجبل لبنان، وبعد كارثة انفجار مرفأ بيروت الذي ادى الى خسائر بشرية ومادية ضخمة، اضافة الى ان لبنان مر بتحديات صحية خطيرة خلال جائحة فيروس كورونا التي ضربت العالم بأسره.

ساهمت الاثار البيئية والجيولوجية ايضا في مضاعفة هذه التحديات، حيث تعرض لبنان مؤخرا لهزات ارضية متكررة لم تبلغ درجة الخطورة، لكنها تثير القلق خصوصا في ظل تزايدها بشكل متتال في كل المناطق اللبنانية. فهذه العوامل تعكس الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية في مجال ادارة الكوارث والاستعداد لها، والعمل على تحسين البنى التحتية للحد من تأثيرات هذه المخاطر في المستقبل.

كان اللافت أيضا، ان هناك تباينا حتى في التقارير الصادرة من البلديات او المحافظات او نقابة المهندسين في تحديد المباني التي تصنف خطرة، مما يثير تساؤلات حيال دقة هذه التقارير وموثوقيتها على مستوى المناطق اللبنانية كافة. فعلى سبيل المثال، كانت قائمة المباني الخطرة والآيلة للسقوط في طرابلس تتضمن 105 ابنية، الا انه تم لاحقا تعديل هذا العدد ليصل الى 114، وبعد المسح الاولي لنقابة المهندسين في طرابلس كشف النقيب شوقي فتفت ان عدد الابنية المهددة بانهيار وشيك بلغ 116! هذا ما طرح تساؤلات في شأن صحة البيانات، خصوصا وان معظمها استند الى المسح البصري فقط، وهو لا يضمن الدقة الكافية في تقييم الحالة الفعلية للمباني.

لذلك تواجه البلديات تحديات كبيرة في هذا الصدد، اذ تعاني من شح في الموارد المالية، مما يعيق قدرتها على تنفيذ المسوحات الدقيقة من خلال الانظمة التقنية المتطورة للكشف عن العيوب الهيكلية، كما ان البلديات مثلها مثل بقية القطاعات في لبنان، تمر بمرحلة صعبة بسبب الازمة الاقتصادية والمالية المستمرة، ولم تستعد نشاطها بالشكل الذي يمكنها من مواجهة الازمات الكبرى. اذ لا مسح دقيقا وشاملا للمناطق اللبنانية باستخدام ادوات متطورة لفحص المواد المستخدمة في البناء للتأكد من مراعاتها شروط الجودة المطلوبة، مثل استخدام رمال الشواطئ البحرية المحملة بالأملاح التي تتفاعل مع الحديد وتؤدي الى صداه. فهذه المشكلة واضحة في العديد من الابنية المهددة بالانهيار حيث شرفاتها مدعمة بعوارض حديدية صدئة تجاوزت عمرها الافتراضي.

اضافة الى ذلك، لم يتم فحص قدرة الاساسات في المباني على تحمل الطوابق التي اضيفت بشكل غير قانوني، سواء تلك التي تمت تسويتها او تلك التي قامت بإضافة "طابق المر". وما زاد من تفاقم المخاطر، هي الابنية التي نشأت من اسباب تشريعية عدة، ابرزها اعطاء رخص بناء الـ 150 مترا من قبل البلديات من دون مرورها بالتنظيم المدني او نقابة المهندسين، مما فتح الباب واسعا امام مخالفات جسيمة وتشييد طوابق من دون تقييم انشائي.

تكمن الخطورة ايضا في نقص قدرات الاجهزة الاسعافية والانقاذية وضعف امكانياتها. فعلى الرغم وصول الفرق على الفور الى موقع الانهيار، فإنها واجهت تحديات في اداء مهمتها وجهودها المبذولة. فقد عملت على انقاذ الاحياء وانتشال الجثث باستخدام تقنيات تقليدية، حيث لجأت الى رفع الانقاض يدويا لسحب المحاصرين داخل المباني المنهارة، وكانوا يتابعون اصوات الاستغاثة المنبعثة من تحت الركام في محاولة للوصول الى الناجين. هذا التباطؤ في عمليات الانقاذ يعود الى ضعف امكانيات الدفاع المدني في طرابلس، التي لا تتناسب مع حجم الكارثة. فافتقار فرق الانقاذ الى المعدات المتطورة والمناسبة للبحث تحت الأنقاض، جعل من المستحيل الوصول الى المحاصرين بسرعة وكفاءة، وفعالية أخف في الاستجابة لمثل هذا الحادث الكبير.

كذلك كان هناك قصور ايضا على مستوى مركز رصد الهزات والزلازل الذي يعاني بدوره من صعوبات، اذ لا يزال يعمل بمعدات قديمة لا تشمل اجهزة استشعار متطورة وحديثة يحتاج اليها لبنان، خصوصا وانه يقع على فوالق زلزالية عدة، مما يجعله قنبلة موقوتة اذا ما وقعت هزة، لا سيما وانه شهد في الفترة الاخيرة سلسلة موجات خفيفة (2,8) ضربت معظم المناطق ولم تصل الى درجة الخطورة التي تهدد المباني الضعيفة.

لكن هذه المرة لم تترك طرابلس لمصيرها، على خلاف ما اعتادت عليه المدينة أو غيرها من المدن عند وقوع الكوارث، حين تتراكم الوعود من دون تنفيذ بذريعة ان الكلفة باهظة ولا تتناسب مع امكانات خزينة الدولة، فيترك الحل معلقا الى ان يطويه الزمن، وتصبح الاضرار امرا

واقعا بكل ما يحمله ذلك من خسائر بشرية واجتماعية واقتصادية.

فالمشهد تبدل هذه المرة، اذ تحركت الحكومة برئاسة الدكتور نواف سلام فورا، معلنة خطة عاجلة تقضي بإخلاء 114 مبنى مهددا في عاصمة الشمال خلال مهلة اقصاها شهر واحد، بالتوازي مع رصد الاعتمادات اللازمة لتأمين بدلات ايواء للعائلات التي ستنزح بسبب الاخلاء لمدة سنة كاملة، تصرف على دفعات فصلية كل ثلاثة أشهر، بما يضمن حدا ادنى من الاستقرار ويخفف العبء عن الاسر المتضررة.

استنادا الى القرار الحكومي، باشرت بلدية طرابلس تنفيذ اجراءات الاخلاء على الارض للمباني الاكثر خطورة، ونقلت العائلات المتضررة الى المعهد الفندقي في الميناء، تمهيدا لمعالجة جذرية لملف السلامة الانشائية، عبر مسح شامل ووضع جدول زمني للتدعيم او الهدم واعادة التأهيل، وتواصلت الاجراءات الميدانية والادارية بزخم اذ تم اخلاء 21 مبنى متصدعا لغاية منتصف شباط، وبدء اعمال تدعيم 9 ابنية، وتأمين مراكز ايواء مؤقتة لكل العائلات

> **ليس لوحدة ادارة المخاطر اعتمادات من موازنة الدولة**

التي طالبت بذلك وعددها 64 عائلة، وتم ادراج واستفادة كل العائلات من برنامج امان لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج التغطية الصحية لدى وزارة الصحة العامة.

كما اعادت هذه القضية تسليط الضوء على خطورتها في مختلف المناطق، منها صيدا تجنبا لوقوع خسائر، فأطلقت بلديتها برنامج تأهيل تقادم الابنية الآيلة للسقوط بالتعاون مع تجمع "مهندسون من صيدا والجوار"، بعدما اظهرت الاحصاءات الاولية حاجة نحو 120 مبنى الى كشف هندسي حفاظا على الارواح والممتلكات،

في وقت كان مسح البلديات السابقة قد اظهر ان مبنى واحدا فقط كان مهددا بالانهيار عند البوابة الفوقا، وجرى ترميمه.

اللافت في خضم هذه الازمة، تلك المبادرات الفردية التي واكبت انهيار الابنية بوصفها خط دعم مواز ساهم في مؤازرة ابناء المدينة لتجاوز تداعياتها والحد من نتائجها، خصوصا على مستوى الايواء وتأمين الاحتياجات العاجلة. لم تكن هذه المبادرات محصورة بفئة او بيئة محددة، بل جاءت عابرة للطوائف والمناطق، في مشهد اعاد التذكير بأن التضامن الاهلي غالبا ما يسبق الاجراءات الرسمية ويسد ثغراتها.

في هذا السياق، برزت مبادرة بلدية بلاط وقرطبون ومستيتا برئاسة عبدو العتيق، الى جانب مبادرات اصحاب فنادق وشقق سكنية فتحوا ابوابهم او قدموا تسهيلات وتبرعات مالية للمساهمة في حل ازمة الايواء، سواء عبر استقبال عائلات نازحة بشكل مؤقت او توفير وحدات سكنية. لقد شكلت هذه الخطوات متنفسا للعائلات المتضررة، واظهرت اهمية التكافل حين يتحول الى رافعة انقاذ اجتماعي في لحظة الانهيار، لأن الحكومات السابقة اعتمدت على خلايا ازمة ظرفية تشكل عند وقوع الكارثة بدلا من ارساء منظومة ثابتة لإدارة المخاطر، او تحضيرات استباقية تقوم على الرصد والوقاية والانذار المبكر وتحديث المعدات.

فهذه المخاطر المحدقة تفرض الانتقال من رد الفعل وادارة الازمة بعد حصولها، الى الاستعداد قبل وقوع الكارثة، وهذا ما تنبه الى هذه الحاجة مبكرا الوزير والنائب الراحل بيار امين الجميل، فطرح عام 2001 اقتراح قانون لإنشاء هيئة لإدارة الكوارث تحت عنوان "انشاء الجهاز الترقبي للحوادث"، الا ان الاقتراح لم يكتب له ان يرى النور.

لاحقا، عاد النائب محمد قباني في العام 2013 ليقدم مشروع قانون مشابها في جوهره واسبابه الموجبة واهدافه، من حيث دعوته الى "وضع خطط مستندة الى الاجراءات الوقائية في المناطق المعرضة لخطر وقوع الكوارث واتخاذ ما يلزم لتنبيه السكان الى احتمال وقوع كارثة، والتحضير لاستجابة سريعة عند حصولها بما يضمن انقاذ الضحايا والتخفيف من ◄

◄ الخسائر قدر الامكان وبدء اعادة الاعمار".
ورغم الاتفاق على توحيد الاقتراحين وتسميته "هيئة ادارة اخطار الكوارث" واحالته الى اللجان المشتركة عام 2015، لكن لم يبت به وبقي المشروع معلقا، وبقي لبنان من دون إطار مؤسساتي فعال لإدارة المخاطر والكوارث على نحو استباقي ومنظم.
امام هذا الواقع، ومع توالي الكوارث بمختلف اشكالها من حرائق وفيضانات، الى ارتدادات زلزالية قوية وحركة فوالق ارضية متكررة، مرورا بجائحة كورونا وصولا الى انهيار ابنية متصدعة، اعيد تفعيل هيئات ادارة الكوارث في لبنان، منها وحدة ادارة المخاطر لدى رئاسة مجلس الوزراء، التي انشئت عام 2010 بالشراكة بين الحكومة اللبنانية وبرنامج الامم المتحدة، على ان ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وهي تضم غرفة عمليات مركزية في السرايا الحكومية وغرف عمليات في كل محافظة وفي بعض الاقضية، بهدف التنسيق والتواصل مع الغرفة المركزية لإدارة الكوارث والأزمات. غير ان هذه الوحدة، رغم دورها المحوري، لا تمتلك موازنة او اعتمادات من الدولة، فيما تغطى نفقاتها بالكامل من برنامج الامم المتحدة، ما يطرح علامة استفهام حول استدامة عملها وقدرتها على التخطيط الطويل الامد.

الف و 200 مليار لهيئة الإغاثة لرفع الانقاض والتدعيم الانشائي

الى جانب هذه الوحدة، تبرز الهيئة العليا للإغاثة كجهة اساسية في الاستجابة الميدانية، اذ تضطلع بدور محوري في تقييم الاضرار، ومتابعة مراكز الايواء في المناطق، ودعم النازحين عند وقوع الازمات. كما تتولى مهمة استلام الهبات والمساعدات المرسلة الى لبنان من الدول والمنظمات الدولية والاقليمية ومن الجهات المحلية والاشخاص المعنويين والطبيعيين، وتوجيهها وتسليمها الى الجهات المعنية وفقا للاحتياجات. تمول هذه الهيئة من الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة العامة لتغطية الاجراءات المرتبطة بخطة الطوارئ، بما يشمل متطلبات الاغاثة العاجلة وادارة الايواء واحتياجات التدخل السريع، كما حصل في المدة الاخيرة في انهيار الابنية في طرابلس.
كما تم تحويل 200 مليار ليرة لبنانية الى الهيئة ضمن مشروع موازنة عام 2026 مع اقرار موازنات الهيئة ومجالس اخرى من قبل لجنة المال والموازنة النيابية. واوضح وزير المال ياسين جابر انها خصصت كدفعة اولى لرفع الانقاض وتأهيل البنى التحتية في الجنوب والضاحية الجنوبية بما يشمل معالجة اوضاع 500 مبنى متصدع، على ان تتبعها دفعات لاحقة. كذلك تم نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة بقيمة الف مليار ليرة الى الهيئة لتنفيذ المرحلة الاولى من التدعيم الانشائي للأبنية المهددة بالانهيار نتيجة تعرضها للقصف الاسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية.
انشئت هذه الهيئة في العام 1976، مما يجعلها من أقدم الهيئات الرسمية المعنية بإدارة الاستجابة والاغاثة في لبنان، الا ان دورها واطارها التنظيمي شهد محطة مفصلية في العام 1993، حين جرى تعديل تشكيلها بحيث اصبح رئيس مجلس الوزراء رئيسا للهيئة، ونائب رئيس مجلس الوزراء نائبا للرئيس. ثم توسعت عضويتها لتضم عددا من الوزراء المعنيين مباشرة بملفات الطوارئ والاستجابة، من بينهم وزراء الدفاع الوطني، الصحة العامة، الشؤون الاجتماعية، الداخلية، الاشغال العامة، المال، الطاقة والمياه والمهجرين، اضافة الى ممثلين عن قيادتي الجيش وقوى الامن الداخلي، بما يعكس توجها لجعل عملها أكثر ترابطا مع القرار التنفيذي وتنسيق الجهود بين الوزارات عند وقوع الازمات.

تنبيه - DISCLAIMER

يهم **جمعية "ممثلي المصنعين العالميين للمركبات في لبنان" (AIA)** إحاطة المستهلكين بأن المركبات والسيارات الجديدة المباعة على الأراضي اللبنانية من غير الوكلاء المعتمدين من قبل المصنّع الرسمي لتلك المركبات، وتحديداً، تلك المباعة في السوق الموازي (Parallel Market)، هي مركبات غير مشمولة بكفالة المصنّع ، الأمر الذي يرتّب النتائج التالية:

1. عدم استفادتها اطلاقاً من الكفالة المصنعية الرسمية (Manufacturer's warranty)
2. عدم امكانية اتمام خدمات الصيانة الدورية المتخصّصة المعتمدة من قبل المصنّع ، خاصةً وأن المركبات الحديثة الصنع - وبالأخص الكهربائية منها- تستوجب الخضوع بإستمرار للصيانة والتحديثات الدورية.
3. عدم امكانية شمولها بحملات الاستدعاء الالزامية (Recall Campaigns) التي تصدر عن المصنّع لمعالجة الأعطال والعيوب التي قد تطرأ عليها.
4. عدم امكانية استفادتها من تحديثات برامج حاسوب المركبة الدورية التي يؤمنها المصنّع ومن كفالته ومتابعته المباشرة المرتبطة بها.
5. عدم امكانية الحصول على قطع الغيار الأصلية لها المضمونة المصدر والجودة.

وإذ تشدد الجمعية على أن المركبات الوحيدة التي تستفيد من كفالة المصنّع والتي تضمن تالياً استفادة المستهلك من خدمات ما بعد البيع ومن خدمات الصيانة وتمكّنه من الاستفادة من التحديثات لبرمجيات المركبات بجودة عالية ومضمونة، هي حصراً تلك المباعة من الوكلاء المعتمدين من قبل المصنّعين العالميين لتلك المركبات في لبنان،

تدعو المستهلك قبل الشراء، إلى مراجعة قوائم الوكلاء المعتمدين في لبنان من قبل المصنّعيين العالميين والمنشورة على المواقع الالكترونية الرسمية ومواقع التواصل الاجتماعي، نظراً لأهمية الكفالة وحملات الاستدعاء والتحديثات الدورية التي يكفلها ويؤمّنها المصنّعون للمركبات المباعة عبر وكلائهم المعتمدين، وتأثيرها على صيانة المركبات وسلامتها ومطابقتها للمعايير المحدّدة من قبل المصنّع لكل نوع من أنواع السيارات.

جمعيّة ممثّلي الصّانعين العالميّن
للمركبات في لبنان
منذ عام ١٩٢٣ - Since 1923